

## "لوبي" المولدات يتسلط على جيب المواطن

"من بعد فاتورة المولد صرت خاف من الضوء من العتمة"، تعبّر ساخر تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي، لكنه يحمل في طياته صورة مؤلمة وفاقعة عن الواقع والاحوال المعيشية التي يعاني منها اللبناني. ومردّها الى الصراع السياسي والاجتماعي الذي يغرق فيه لبنان، وبالذات ما يتعلق بالطاقة التي تعتبر عصب كل شيء. يمكن وصف ذلك بأنه نوع من انواع المقاومة والرفض للواقع المرعب والمقلق وللضغوط الاجتماعية، وتعبير عن التمرد على ما يجري.

45 عاما ولبنان يعيش في عتمة متقطعة. كم كبير من الوزراء مرّ على وزارة الطاقة والمياه، ولم يستطع احد منهم تنفيذ خطة كهربائية واحدة تلغي الفساد المتغلغل في القطاع، وتعطي املا في الاستغناء عن تسلط مافيات المولدات الكهربائية والامسك باليد التي توجع المواطن.

تم استيراد الاف المولدات لتتوزع بغالبيتها على "المحظيين" النافذين من اتباع الاحزاب الممثلة في الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة. النتيجة، خلق سوق ضخمة كبديل من كهرباء الدولة قدر حجمها بمليارات الدولارات. في موازاة ذلك، تم انفاق نحو 40 مليار دولار على موازنة الكهرباء، ولم تأت الكهرباء. على اللبنانيين ان يفهموا طبيعة هذا الملف ومدى تأثيره على احداث اصلاحات حقيقية في قطاع الطاقة الذي لا يزال مشلولاً.

"ان حجم امبراطورية مافيا المولدات ضخمة ومتشعب ومرتبطة بشبكة علاقات على كل المستويات من زعماء ومسؤولين ورؤساء بلديات وشخصيات، استطاعت من خلالها بسط سلطتها على الاحياء وفي الشوارع، والبعض منها عمد على احتكار مدن وقرى بالعشرات. فهذه المافيا التي تشعر بفائض القوة لا تقم وزنا للدولة لا بل تعتبرها جزءا من ادواتها"، على ما يقوله اصحاب المعرفة، مما ينغص على اللبنانيين حياتهم. لن نتطرق الى الارقام، فالجميع بات يعرفها ويتّ من وطأة وجعها. لقد استطاعت هذه المافيا تجاوز قرارات مجالس الوزراء، ووزراء الطاقة والاقتصاد، وفرضت اسعارا مضخمة وتحالفت على المواطن، وتفلتت طيلة سنوات من تنفيذ اي قرار، على الرغم من تهديدها بتطبيق احكام المادة 770 من قانون العقوبات والمادة 119 من قانون حماية المستهلك. الا ان المافيا تمردت وكسرت هيبة الدولة (المكسورة اصلا)، وهددت باغراق لبنان في العتمة، اضافة الى قطع التيار عن الادارات الرسمية والمؤسسات العامة والخاصة.

هذا التهديد حقق مكاسب جديدة لهذه المافيا، اضافة الى انتصار معنوي جعل من الدولة اضعف ومن الناس اضعف. لم تكتف هذه المافيا بكسر هيبة الدولة، بل خسرت الدولة معركة خفض فاتورة الاستهلاك، ومن جهة اخرى اضافت على سعر الفاتورة بعد هذا السجال ما يعادل 30% ربحا اضافيا، فضلا عن الارباح الخيالية الفورية التي تساوي مئات الملايين من الدولارات المتمثلة بالدفع المسبق من المواطن لبدل التأمين والاشترك الشهري.

نعم، انتصرت المافيا وانكفأت الدولة مهزومة، ومن خلفها شعب مقهور مذهول. عندما يعبر المواطنون عن همومهم واحزانهم وحالة القلق التي يعانون منها، بأسلوب الدعابة والنكتة الساخرة على مواقع التواصل الاجتماعي، انما يريدون ايصال رسالة يقولون فيها "شر البلية ما يضحك".

عصام شلهوب

القطاعات ذات الصلة، خصوصا في القطاعات المالية والمصرفية.

■ اين وصل مسار المفاوضات مع صندوق النقد الدولي؟ وما هي المبالغ التي تتوقعون الحصول عليها للانطلاق بالبرنامج الاصلاحى بعد انجاز الاتفاق مع الصندوق؟

□ نحن الان في مرحلة ارسال كل البيانات المالية والمصرفية التي طلبها صندوق النقد الدولي، والتي سيتم على اساسها تحديد الفجوات والخسائر والحلول التي سيتضمنها البرنامج عليها. بالنسبة الى المبالغ، هذه الامور تحدد في ضوء اقرار الخطة الاصلاحية.

■ هل توصلتم الى رقم موحد بالنسبة الى الخسائر، وهو كان اساس الخلاف بين اطراف الداخل المعنيين بهذا الموضوع، وهل صحيح ان الصندوق اقتنع بالرقم الاعلى للخسائر ام ستتغير المعطيات مع الرقم الجديد؟

□ الاتفاق على الرقم الموحد يتم بين مصرف لبنان ووزارة المال، باعتبارهما المعنيين بارسال البيانات المطلوبة. بحسب النقاشات الاخيرة، تم التوصل الى اتفاق وارسال اكثر من 90% من البيانات الى الصندوق.

■ هل اتضحت من خلال هذه المراجعة آلية توحيد سعر صرف الدولار وبأي امكانات، وهي الشرط الاول للصندوق؟  
□ نحن في صدد مناقشة هذه الآلية مع حاكم مصرف لبنان والمعنيين الاساسيين في القطاع.

■ الخطوة الاولى على مسار وقف تدهور القدرة الشرائية وتحسين الوضع المعيشي وانتشال المواطن من برائن الفقر، تتمثل في استعادة البنك المركزي دوره في تسعير الليرة في مقابل الدولار، اي كف تحكم الاسواق المتعددة، وتحديد السوق السوداء، عن فرض السعر، خصوصا ان خبراء كثير يقدرّون سعر الدولار بما بين 6 الاف و8 الاف وايضا 10 ◀

## وزير الاقتصاد: نعمل على تهيئة أرضية مناسبة لإصلاحات طويلة الأجل لتعزيز الثقة

تلتزم وزارة الاقتصاد والتجارة واجب حماية المستهلك عبر تأدية دورها الرقابي للاسواق ميدانيا بالامكانات المتوفرة. وقد ترجم وزير الاقتصاد والتجارة امين سلام هذا الالتزام بجولات ميدانية على القطاعات المستهدفة، للتأكد من التقيد في الحد الادنى بكل ما يساهم في حماية المستهلك. نقول في الحد الادنى، لأن الواقع عصي على اي التزام ونية صادقة



وزير الاقتصاد والتجارة امين سلام.

تأتمر الاسواق بالسوق السوداء المتحكمة بتسعير سعر صرف الدولار، وهو الاساس المعتمد لتحديد اسعار كل السلع ومدخلات الانتاج، وبتصرف التجار من دون سقف، وتجاوز نسبة الارباح الرسمية.

اذا، يبدأ الحل بسعر واحد للدولار، تقررره السلطة النقدية وليس الصرافون الموجهون ربما من جهات اقوى من السلطات السياسية والنقدية والامنية، بحيث يعكس فعليا قيمته الحقيقية وليس السعر الذي تفرضه المنصات الالكترونية المتفلتة من عقاب السلطة.

لكن يبدو ان توحيد سعر الصرف واستقرار سوقه بعيد المنال، لانه مرتبط باستعادة الثقة المرهونة بدورها برنامج اصلاحات يتفق عليه لبنان مع صندوق النقد الدولي. لذا، فان ما تقوم به وزارة الاقتصاد ربما يساعد في حد ادنى على ضبط الاسواق، وقد نجحت في ترك بصماتها على بعض القطاعات الحيوية المتعلقة بمعيشة المواطن.

هذا الجهد الذي تقوم به الوزارة، بتحفيز من وزير الاقتصاد والتجارة امين سلام، ظهره في كلام لـ"الامن العام"، عارضا تفاصيل مهمات مديرية حماية المستهلك والتعديلات على خطة التعافي المالي ومسار المفاوضات مع صندوق النقد، واستراتيجيتي التنمية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، مؤكدا العمل بجهد في العمر القصير للحكومة على وقف النزف الذي يعاني منه الاقتصاد.

■ ما هي البنود التي تخضع للمراجعة في خطة التعافي المالي؟

□ لن تطرأ تعديلات كثيرة على خطة التعافي المالي التي اقرتها الحكومة السابقة، خصوصا وانها تعكس الواقع الاقتصادي في شكل واضح. لكن ابرز التغييرات ستكون على صعيد تحديد الخسائر وتوزيعها، وعلى الجزء المتعلق بتحفيز النمو والقطاعات الانتاجية.

■ هل يشارك ممثلو السلطة النقدية والقطاعات المصرفية والانتاجية في مناقشات التعديل، بعدما استبعدوا عن المشاركة في وضع الخطة في عهد الحكومة السابقة؟  
□ تشمل النقاشات جميع المعنيين في

من ركائز التنمية محاربة الفساد وتحسين الشفافية

توحيد سعر الدولار مرهون باستعادة الثقة والآلية مدار نقاش

## اقتصاد



تم ارسال اكثر من 90% من البيانات الى صندوق النقد الدولي.

على صعيد الحصول على التمويل او الولوج الى الاسواق الخارجية وغيرها.

■ في الخلاصة، كل هذه المشاريع ممتازة، ومعلوم ان عمر الحكومة قصير بحكم الانتخابات النيابية المقبلة، هل ستمتكون في ظل الازمات السياسية التي تبتت يوميا وتعطل عمل الحكومة من اطلاق هذه المشاريع؟ وهل تأملون في استكمالها خصوصا وان اجل بعضها يمتد الى فترات اطول من عمر الحكومة؟

□ نعمل بحهد في العمر القصير للحكومة على وقف النزف الذي يعاني منه الاقتصاد اللبناني، واعادة وضعه على مسار النمو. فالى جانب الاصلاحات التي يمكن تنفيذها خلال هذه الفترة للتخفيف من الضغوط الاقتصادية، نعمل على تهيئة الارضية المناسبة للاصلاحات الطويلة الاجل التي من شأنها تعزيز الثقة في الاقتصاد، وبالتالي نحرص على ان يتم دعم لبنان على مراحل طويلة تتخطى عمر حكومتنا.

ع. ش

رابعا - بناء قوة عاملة تنافسية ومجتمع شامل للحد من نسب البطالة.

خامسا - تقوية شبكات الامان الاجتماعي للجم النمو المطرد في معدلات الفقر.

■ تحدثتم ايضا عن تطوير استراتيجيا نمو لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل ورفع مستوى القطاعات الانتاجية وتحسين معيشة اللبنانيين، ما هي مرتكزات هذه الاستراتيجية ومتى ستبدأ خطواتها العملية؟

□ تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العمود الفقري للاقتصاد اللبناني. لذا تم وضع استراتيجية عام 2014 كانت مثابة خريطة طريق لعام 2020. بالتالي، نحن الان في صدد مراجعة هذه الاستراتيجية لتعكس الوضع الاقتصادي الحالي، ووضع المبادرات المناسبة والآلية الى مساندة هذه المؤسسات على النمو ولعب دورها الاساسي في النشاط الاقتصادي. كما نحرص من خلال هذه المراجعة على معالجة التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لاسيما

دون ان تدفعهم الى تسليم عقودهم وعدم تجديدها لعدم قدرتهم على ايفاء اقساطهم. وعلى شركات التأمين العمل على الحفاظ على علاقة شفافة وعادلة مع المؤمنين. من جهة اخرى، لا بد من وضع اطر واضحة لتعريف المستشفيات لكي لا نشهد استنسابية في تسعير خدماتها الطبية.

■ ما هي الركائز التي تبنى عليها استراتيجية التنمية المتصلة بالاصلاحات وتعزيز النمو والانتقال من النموذج الاقتصادي الريعي الى الاقتصاد المبتكر والمنتج والتنافسي؟

□ تتمثل ابرز الركائز التي تبنى عليها استراتيجية التنمية في الاتي:

اولا - محاربة الفساد وتحسين الشفافية. ثانيا - تحفيز الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين بيئة الاعمال وتقوية القطاعات الانتاجية الاساسية. ثالثا - تسريع تنفيذ كل مشاريع البنى التحتية التي تحتل اهمية قصوى في تعزيز التنمية الاقتصادية، وخلق فرص عمل وتحسين الانتاجية.

والاستشفاء، كما شركة التأمين التي تعجز عن الحصول على اموالها، لتغطية كلفة التأمين مع شركات اعادة التأمين، كيف ستتصرف الوزارة لتأمين الحد الادنى من حقوق المواطن في الاستشفاء؟

□ قطاع التأمين هو احد ابرز القطاعات المالية وله اهمية نظرا الى ان لصناعة التأمين انعكاسا اجتماعيا واقتصاديا مباشرا، اذ تشكل جزءا اساسيا من شبكة الامان الصحية والاجتماعية والاقتصادية. مع تطور صناعة التأمين وفي ظل الازمات الاقتصادية والمالية المتلاحقة، برزت اهمية تعديل قانون تنظيم هيئات الضمان الصادر عام 1968 لمواكبة تلك المتغيرات، والحفاظ على صلابة قطاع التأمين، وبناء علاقة متينة وشفافة تربط المؤمن بالمؤمنين. اما ابرز النقاط التي لا بد للتعديلات القانونية من التطرق اليها فنختصرها في الاتي:

- تعديل الانظمة المرتبطة بأسس احتساب هوامش ملاءة هيئات الضمان ورأس مالها بما يسمح بتثبيت مكانتها المالية، خصوصا في ظل الازمات المالية التي نشهدها.
- ارساء قواعد التناسب والامتثال ووضع اطر الممارسات الفضلى في قطاع التأمين، وارساء اسس الحوكمة الرشيدة لهيئات الضمان وشركات وساطة الضمان.
- تفعيل هيئة الرقابة على القطاع من النواحي التنظيمية البشرية والمالية ومنحها الصلاحيات اللازمة لاجراء عملية رقابة وتنظيم فاعلين، بما يسمح بالحفاظ على حقوق حاملي الوثائق.

في ما يتعلق بالازمة الصحية المرتبطة بالكلفة الاستشفائية والارتفاع المطرد بالتسعيرة التي فرضتها المستشفيات، لا بد اولا من قيام شركات التأمين بالوفاء بتعهداتها تجاه المؤمن بالنسبة الى العقود السارية المفعول، وتأمين التغطية الاستشفائية المناسبة لهم وفق المنافع الواردة في وثائق التأمين. بالنسبة الى العقود الجديدة، لا بد للهيئات من اعتماد سياسة تسعيرية معتدلة تؤمن تغطية تأمينية عادلة للمواطنين من

”  
لا بد من اعتماد  
تسعيرة معتدلة تؤمن  
تغطية تأمينية عادلة

الصادرة عن وزارة الطاقة والمياه. علما ان مجلس الوزراء كلف وزاري الاقتصاد والتجارة والداخلية والبلديات مراقبة هذا القطاع، وبالتالي المطلوب من البلديات ان تقوم بدورها في المراقبة وصولا الى لعب دور الحارس القضائي على المولدات المخالفة.

4- محطات المحروقات: التأكد من عدم احتكار المحروقات ومن نوعيتها، وكذلك من صحة الكيل (calibration) والتثبت من التزام الاسعار الرسمية.

5- الاوزان والموازين: يتم التأكد من دقة الموازين المستعملة في نقاط البيع، وكذلك من صحة اوزان السلع مثل الخبز ومنتجات المخازن والحلويات والشوكولا وغيرها.

تتم المراقبة بطرق متعددة:

- مراقبة قطاعية: يتم التركيز فيها على قطاعات محددة في ايام معينة على كامل الاراضي اللبنانية، مثل: الافران، المطاعم، المولدات الكهربائية، محطات المحروقات، اسعار السلع ...

- مراقبة جغرافية: تتولى مراقبة كل نقاط البيع والقطاعات المتنوعة، ضمن بقعة جغرافية محددة مثل شارع الحمرا - الجميزة.

- شكاوى المواطنين: متابعة كل الشكاوى التي تصل عبر الخط الساخن 1739 او مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالوزارة.

■ ما هي الخطوط العريضة لمشروع تحديث قانون التأمين؟ في انتظار صدوره، يعاني المضمون من كلفة اضافية في الطبابة

الاف ليرة مقابل الدولار، متى تصبح هذه الامكانيات متاحة، باجراءات تقررها الحكومة بمؤازرة الاجهزة الامنية؟

□ لا يمكن استعادة الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني والعملة الوطنية الا من خلال اجراء الاصلاحات المطلوبة لاعادة تحريك عجلة الاقتصاد، ووضعه على مسار مستدام للنمو. هذه الاصلاحات هي ما نركز عليه في البرنامج مع الصندوق النقد الدولي.

■ تحدثتم عن جهد لضمان حماية المستهلك، متى سيرجم هذا الجهد على ارض الواقع وبأي آليات وقدرات، في ظل تفلت الموردين والتجار الذين يحددون اسعارا تفوق سعر الدولار في السوق السوداء، فضلا عن الفوارق في الاسعار بين سوبرماركت واخرى؟

□ تتولى وزارة الاقتصاد والتجارة عبر مديرية حماية المستهلك مراقبة الاسواق، وهي تشمل عددا كبيرا من القطاعات والنشاطات التجارية وتنوع المهمات، من ابرزها:

1- السلامة الغذائية: يتم التأكد من توافر شروط السلامة الغذائية والنظافة، ومن صلاحية السلع والمواد في المطاعم والافران والسوبرماركات وغيرها. يتم اخذ عينات من المواد الغذائية للتحليل في المختبرات المعتمدة، بهدف التأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة.

2- اسعار السلع الغذائية وغير الغذائية: - التأكد من اعلان الاسعار على كل السلع في نقاط البيع.

- التأكد من التزام الاسعار الرسمية للسلع المشمولة بقرارات تسعيرية، مثل الخبز والمحروقات والغاز.

- التأكد من الالتزام بعدم تجاوز نسب الارباح المسموح بها في قرار نسب الارباح التجارية، والتي لا تتجاوز الـ 20% لباقي السلع غير المسعرة رسميا.

3- المولدات الكهربائية: تتم مراقبة المولدات الخاصة للتأكد من تركيب العدادات للمشاركين، والتزام اسعار الكيلوواط